



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التنبؤات الاقتصادية للعام 2023



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون أول 2022

© كانون أول، 2022

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2022. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2023.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (970 +)

فاكس: 2-2415310 (970 +)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

6.....	تقديم
6.....	المستجدات والآفاق الاقتصادية العالمية.....
8.....	المستجدات والآفاق في الاقتصادات الإقليمية.....
9.....	المستجدات الاقتصادية المحلية.....
11.....	تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022.....
12.....	تنبؤات سلطة النقد في العام 2023.....
12	النمو الاقتصادي
14	المستوى العام للأسعار (التضخم)
15.....	تحليل أثر الصدمات على النمو والتضخم.....
18.....	ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2023.....

الملخص التنفيذي

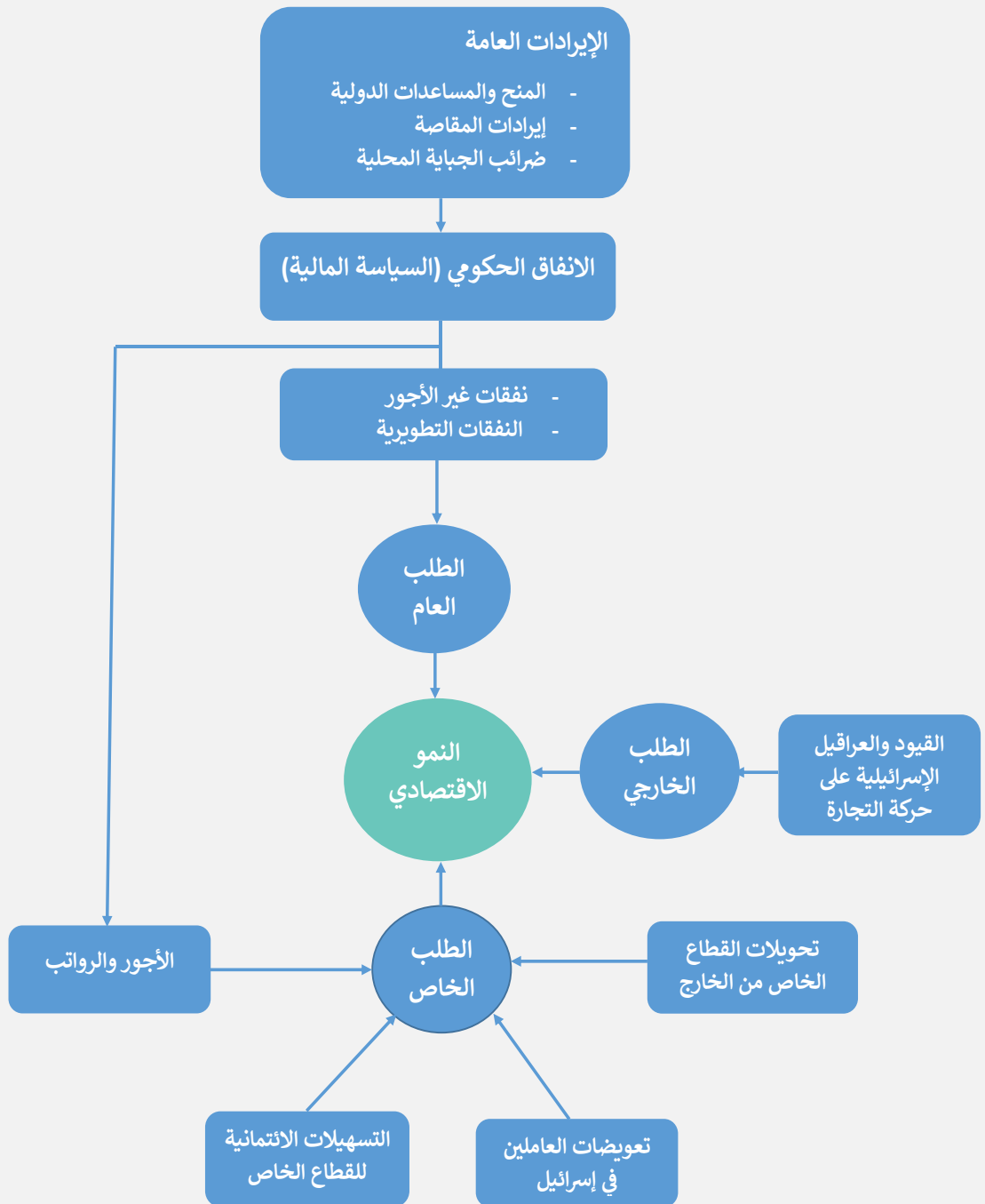
يستعرض هذا التقرير نتائج التنبؤات المتعلقة بأداء أهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني في العام 2023، المستندة على جملة من العوامل والافتراضات، التي يتوقع أن يكون لها تأثيرات محتملة على هذه المؤشرات في مختلف القطاعات (القطاع الحقيقي، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي)، لا سيما في ظل استمرار موجة التضخم العالمية وتأثيرها على معظم الدول، والتشدد في الأوضاع النقدية والمالية، واستمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا ودورها في تفاقم المشاكل المتعلقة بسلاسل التوريد، خاصة من السلع الأولية والأساسية وتداعيات ذلك على التجارة العالمية ونمو الاقتصاد العالمي.

ويعتمد التقرير على مجموعة من النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وتتضمن مجموعة من المعادلات السلوكية المتعلقة بجانب الطلب والعرض في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى تحليل للمخاطر والصدمات المحتملة وتداعياتها على المؤشرات الاقتصادية.

وتشير نتائج هذه التنبؤات إلى استمرار التباطؤ في النشاط الاقتصادي الفلسطيني للعام الثاني على التوالي، لينمو بنحو 2.5% مقارنة بالعام السابق. ويعزى هذا التباطؤ بشكل أساسي إلى حالة عدم اليقين الناتجة عن الوضع المالي للحكومة، والارتفاع الملحوظ في مستويات الأسعار المحلية، وتراجع القوة الشرائية للدخل الفردي، وبالتالي تراجع الطلب المحلي، الاستهلاكي والاستثماري.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن هذه التنبؤات تبقى عرضة للعديد من المخاطر والتطورات سواء المحلية أو الخارجية، لذلك تم تضمين هذا التقرير تحليلاً للمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على معدل النمو المتوقع.

القنوات المؤثرة في تنبؤات النمو الاقتصادي الفلسطيني



تقديم

تعرض الاقتصاد العالمي، الذي لا يزال يتعافى من الآثار الناجمة عن كوفيد-19، منذ بداية العام 2022 إلى مزيج غير معتاد من صدمات العرض والطلب التي أثرت سلباً على أداءه، وآفاقه المستقبلية في المدى القصير. فالتضخم غير المسبوق، وارتفاع أسعار الفائدة، والدولار القوي، ومشاكل الديون في بعض الاقتصادات الناشئة والنامية، واستمرار الحرب في أوكرانيا ودورها في تفاقم مشاكل سلاسل التوريد، وخصوصاً فيما يتعلق بالطاقة والغذاء، والعقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على روسيا، والمنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وغيرها، تفاعلت جميعها مع بعضها البعض وزادت من حالة عدم اليقين.

ولم يختلف الوضع على المستوى الإقليمي، إذ جاءت التطورات الاقتصادية في الدول المجاورة متسقة إلى حد كبير مع السياق العالمي، مع تفاوت من دولة إلى أخرى، تبعاً لدرجة تأثرها بالتطورات العالمية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية في كل بلد.

وكذلك الحال على المستوى المحلي، فبالإضافة إلى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالتطورات العالمية والإقليمية، فقد عانى من تحدياته الخاصة، وفي مقدمتها التراجع الملحوظ في المنح والمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الإسرائيلية المتكررة والمتزايدة من أموال المقاصة، وحالة عدم اليقين التي تسيطر على وضع مالية الحكومة، والتخوف من استمرار الارتفاع في الأسعار، وتراجع القوة الشرائية للدخل الفردي. وهو ما أدى في المحصلة إلى تباطؤ مستويات الطلب الكلي، ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي.

المستجدات والآفاق الاقتصادية العالمية

وضعت الضغوط التضخمية، وتباطؤ النمو، وحالة عدم اليقين المتزايدة، صنّاع السياسة أمام خيارات صعبة. فمن جهة، هناك حاجة إلى استمرار التشدد في السياسة النقدية لخفض التضخم إلى المستويات المستهدفة، ومن جهة أخرى، هناك مخاوف متزايدة من تأثير هذا التشدد في السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة على مستويات النمو وتوقعاته المستقبلية.

وفي ظل هذه الحالة، اتجهت توقعات صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في تشرين أول الماضي⁽¹⁾، نحو مزيد من التشاؤم، متوقعاً انكماش أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي، كون تأثير السياسة النقدية الانكماشية يستغرق وقتاً للوصول إلى الاقتصاد الحقيقي، والذي سيعاني خلاله من انخفاض وتباطؤ في مستويات النمو

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين أول 2022.

المتحقق. لذلك، فقد اتجه ميزان المخاطر المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي إلى الجانب السلبي، باعتبار السياسة النقدية المتشددة هي المحرك الرئيس للتباطؤ المتوقع، بينما التزايد في حالة عدم اليقين، وضعف آفاق النمو للاقتصاد الصيني، هي عوامل مساهمة في هذا التباطؤ.

وأظهر تقرير الصندوق تباطؤاً حاداً في النمو العالمي من 6.0% في 2021 إلى 3.2% في العام 2022، وإلى 2.7% في العام 2023، على إثر ظهور بعض مؤشرات الركود لدى مجموعة الاقتصادات المتقدمة، التي من المتوقع أن يتباطأ النمو فيها من 5.2% في 2021، إلى 2.4% في العام 2022، وإلى 1.1% في العام 2023،

جدول 1: معدلات النمو الحقيقي في الاقتصادات الرئيسية (نسبة مئوية %)

	**2023	*2022	2021
الاقتصاد العالمي	2.7	3.2	6.0
الاقتصادات المتقدمة	1.1	2.4	5.2
الولايات المتحدة	1.0	1.6	5.7
منطقة اليورو	0.5	3.1	5.2
اليابان	1.6	1.7	1.7
الاقتصادات النامية والصاعدة	3.7	3.7	6.6
الصين	4.4	3.2	8.1
الهند	6.1	6.8	8.7

* تقديرات.
** توقعات.
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين أول 2022.

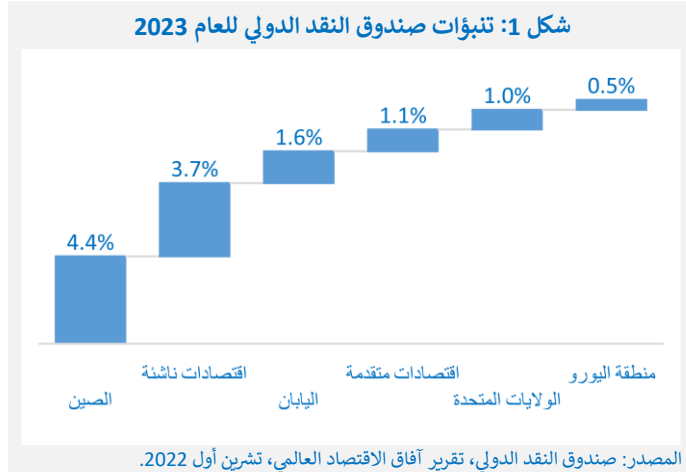
جراء التباطؤ في الاقتصادين، الأمريكي والأوروبي. إذ يتوقع أن ينخفض النمو في الولايات المتحدة من 5.7% في العام 2021، إلى 1.6% في العام 2022، وإلى 1% في العام 2023، جراء الضغوط التضخمية المتزايدة، والتشدد النقدي القوي، وقوة الدولار وتأثيره على صافي الصادرات.

كما يتوقع أن ينخفض النمو في منطقة اليورو من 5.2% في العام 2021، إلى 3.1% في العام 2022، على أن تتعمق وتيرة التباطؤ في العام 2023 إلى حوالي 0.5%، جراء تضرر كل من

ألمانيا وإيطاليا بشدة من العرض المقيد للغاز الطبيعي من روسيا.

وفي اليابان وبالرغم من كون معدل التضخم أكثر اعتدالاً من غيرها من الدول المتقدمة، إلا أنه من المرجح أن يتراجع الاقتصاد الياباني في العام 2023 بشكل طفيف، على إثر تباطؤ النمو في معظم اقتصادات العالم، ليستقر عند 1.6% في العام 2023. ومن المتوقع أيضاً أن يلجأ البنك المركزي الياباني إلى رفع معدل الفائدة الصفرية، لأول مرة إلى حوالي 0.5%.

أما في مجموعة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض النمو إلى 3.7% في العام 2022، على أن يبقى عند نفس المعدل في العام 2023. فارتفاع أسعار الطاقة



والغذاء، وزيادة الضغوط التضخمية، وتباطؤ النمو في كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين. بالإضافة إلى التشديد النقدي الذي زاد من تكاليف الاقتراض، قد أثرت سلباً على النمو المتوقع في معظم دول هذه المجموعة، دافعاً إياه نحو الركود، الأمر الذي يزيد من مخاطر التنمية المستدامة، وسط مستويات عالية من المديونية. ويتوقع

الصندوق أن يكون أداء معظم الاقتصادات الكبيرة في هذه المجموعة خلال العام 2023 دون المستويات السابقة. ففي الصين على سبيل المثال، لم تكن تدابير التحفيز قوية بما يكفي لتعويض التداعيات الناجمة عن إغلاق كوفيد-19، والانكماش في قطاع العقارات. لذلك، من المرجح أن يسجل الاقتصاد الصيني نمواً خلال العام 2023 بنحو 4.4% وهو أقل بكثير من الوتيرة التي تستهدفها الحكومة.

ورغم النظرة التشاؤمية للصندوق، تبقى توقعاته عرضة للمزيد من المخاطر والتحديات المحتملة، والتي من المرجح أن تؤدي، في حال تحققها، إلى مزيد من التراجع في النمو، وإبقاء التضخم المرتفع لفترة أطول. وأهم هذه المخاطر: (1) استمرار الارتفاع في الضغوط التضخمية؛ (2) تصاعد حدة تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية، وتعمق أزمة الطاقة ووقف إمدادات الغاز إلى أوروبا؛ (3) اندلاع اضطرابات في الأسواق المالية، مما قد يدفع المستثمرين نحو شراء الأصول الآمنة؛ (4) خطر الاستمرار في التشدد في السياسات النقدية والمالية نتيجة لسوء تقدير السياسات؛ (5) تأثير تزايد قوة الدولار الأمريكي على الاستقرار المالي، إذ من المحتمل أن يؤدي التصحيح الحاد في أسعار الفائدة إلى كشف مواطن الضعف في سلسلة الائتمان العالمية؛ (6) عودة المخاوف الصحية إلى الظهور من جديد.

المستجدات والآفاق في الاقتصادات الإقليمية

جاءت التطورات الاقتصادية في الدول المجاورة خلال العام 2022 متسقة مع السياق الاقتصادي العالمي، ولكن متفاوتة من دولة إلى أخرى، تبعاً لدرجة تأثرها بالتطورات العالمية، بالإضافة إلى العوامل الداخلية في كل دولة.

ففي **الاقتصاد الإسرائيلي** من المتوقع أن يتباطأ النمو من 6% في العام 2022، إلى نحو 3% في العام 2023، جراء تباطؤ التجارة العالمية، وتباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة، فضلاً عن زيادة أسعار الفائدة المحلية

جدول 2: معدلات النمو في الاقتصادات الإقليمية (نسبة مئوية %)			
	2023	2022	2021
الأردن	2.7	2.4	2.2
مصر	4.4	6.6	3.3
إسرائيل	3.0	6.0	6.6

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2022، أما فيما يخص إسرائيل فهي توقعات بنك إسرائيل.

خلال فترة التوقعات. ومع ذلك سيستمر قطاع التكنولوجيا المتطورة كقوة دافعة لنمو الصادرات والاستثمار. كما سيعمل استمرار الانتعاش القوي في سوق العمل على دعم نمو الاستهلاك. ويتوقع بنك إسرائيل أن يعود التضخم إلى التباطؤ بشكل تدريجي، من 4.6% في العام 2022، إلى 2.5% في العام 2023، مع بقائه أعلى من المستوى المستهدف من قبل بنك إسرائيل.

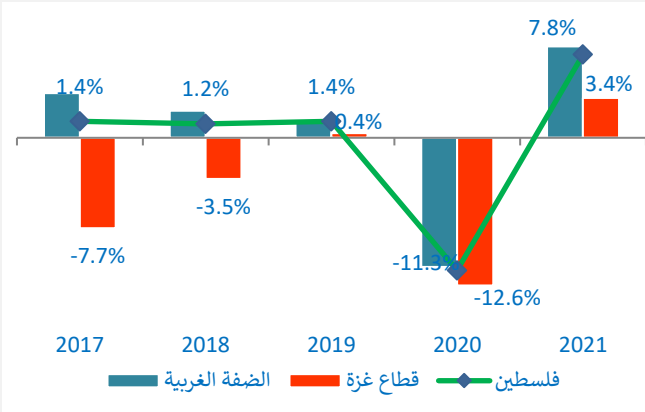
وفي **الاقتصاد الأردني**، فقد استمر في التعافي من تداعيات الجائحة خلال العام 2022، ليسجل نمواً بنسبة 2.4%، مدعوماً بارتفاع الصادرات، خاصة صادرات الأسمدة والنسيج، إضافة إلى استمرار تعافي القطاع السياحي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تتسارع وتيرة النمو في العام 2023 إلى 2.7%، مع وجود بعض المخاطر المحتملة التي قد تهدد هذا النمو، ومن بينها حالة عدم الاستقرار في المنطقة، واستمرار تحمل أعباء استضافة اللاجئين، والتوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على اختلال سلاسل التوريد، وذلك بحسب ما أفاد به تقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي في شهر آب 2022.

أما بالنسبة **للاقتصاد المصري**، ورغم أنه قد حقق نمواً بنسبة 6.6% خلال العام 2022، إلا أنه من المتوقع استناداً لوزارة التخطيط المصرية أن ينخفض هذا النمو إلى 4.4% خلال العام 2023، على خلفية الموجة التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وأسعار الطاقة، والتقلبات في سلاسل الإمداد العالمية، بالإضافة إلى السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، وتدابير انخفاض قيمة الجنيه المصري.

المستجدات الاقتصادية المحلية

نما الاقتصاد المحلي خلال العام 2021، بنحو 7.0% مقارنة بالعام السابق، لتصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار 2015) حوالي 15.1 مليار دولار، وذلك بالرغم من تراجع المنح والمساعدات الخارجية والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في شهر أيار من العام 2021، بالإضافة إلى الاقتطاعات الإسرائيلية المتكررة والمتزايدة من أموال المقاصة، فضلاً عن تأثير الاقتصاد المحلي بالتطورات العالمية،

شكل 2: معدلات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2017-2021

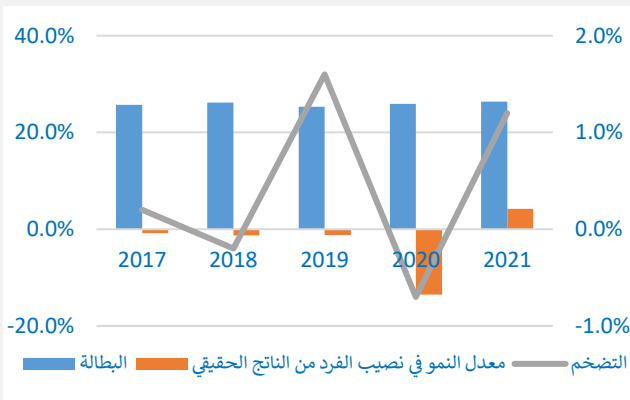


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2022.

خصوصاً فيما يتعلق باختلالات سلاسل التوريد وزيادة أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية. وفي هذا السياق، فقد نما اقتصاد الضفة الغربية بنحو 7.8% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 12.5 مليار دولار، فيما نما اقتصاد قطاع غزة بنحو 3.4% خلال الفترة نفسها، ليبلغ نحو 2.6 مليار دولار. وانعكس تحسن الأداء الاقتصادي في مستوى معيشة

المواطن الفلسطيني، مقاساً بالدخل الفردي السنوي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، الذي نما خلال العام 2021، بنحو 4.2%، مقارنة بالعام السابق.

شكل 3: بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، 2017-2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022.

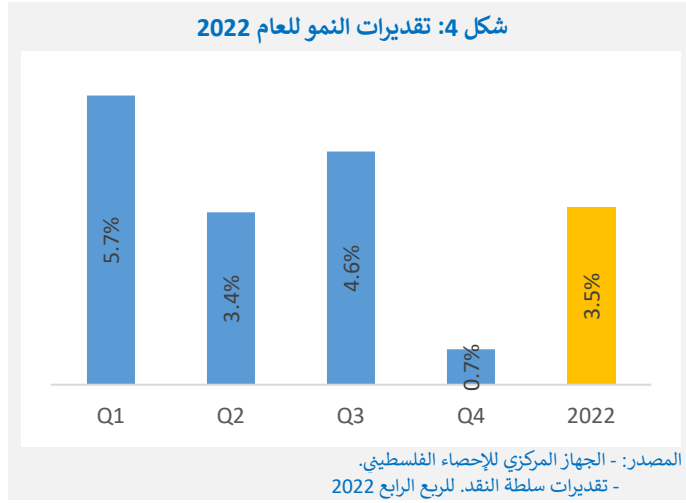
ومع استمرار تعافي سوق العمل، شهد العام 2021 ارتفاعاً في أعداد العاملين بنحو 8.4% مقارنة بالعام السابق، ليقارب المليون عامل. ومع ذلك، وبالرغم من التحسن الاقتصادي وزيادة عدد العاملين، إلا أن معدل البطالة قد ارتفع بنحو 0.5 نقطة مئوية، ليبلغ حوالي 26.4%. وتزداد حدة البطالة بشكل ملحوظ في قطاع غزة، لتبلغ حوالي 46.9% خلال العام 2021، مقارنة بنحو 15.5% في الضفة الغربية خلال نفس العام.

ومن ناحية أخرى، تأثرت الأسعار في فلسطين بالارتفاعات الحاصلة على أسعار السلع والمواد الأساسية على المستوى العالمي، ليرتفع معدل أسعار المستهلك خلال العام 2021 بنحو 1.2% مقارنة بالعام السابق، متأثراً بارتفاع الأسعار في الضفة الغربية بنحو 1.4%، فيما جاءت حدة الارتفاع في قطاع غزة أقل، بنحو 0.3% مقارنة بالعام السابق.

تقديرات النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022

مع استمرار الضغوط والتحديات على الاقتصاد الفلسطيني (تدني المساعدات الخارجية، والاقطاعات المتزايدة من أموال المقاصة، وارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وغيرها) تراجع زخم الأداء الاقتصادي منذ بداية العام 2022.

فعلى مستوى الربع الأول 2022، تباطأت وتيرة النمو إلى 5.7% (على أساس سنوي)، متأثرة بتباطؤ الأداء في



جانب الطلب والعرض في الاقتصاد. ففي جانب الطلب، تراجعت مستويات الإنفاق الحكومي بشكل لافت، كما تباطأت وتيرة الاستثمارات، غير أن التحسن في مستويات الاستهلاك الخاص قد عمل على التخفيف من حدة التباطؤ الاقتصادي. وامتد التباطؤ إلى الربع الثاني، مع تحقيق الاقتصاد معدل نمو بنحو 3.4%، مدفوعاً بنمو الاستهلاك الخاص

والإنفاق الاستثماري والصادرات، مقابل استمرار التراجع في الاستهلاك الحكومي، في حين عمل الارتفاع في الواردات على تثبيط معدل النمو المتوقع.

وفي الربع الثالث 2022، تشير البيانات إلى عودة الاقتصاد إلى التحسن، مع تحقيق معدل نمو بنحو 4.6%، مدفوعاً بتحسين مستويات الاستهلاك الأسري، والاستثمار الخاص، والصادرات. غير أن التقديرات ترجح أن يعود الاقتصاد من جديد إلى التباطؤ خلال الربع الرابع 2022، لينمو بنسبة 0.7%. وفي المحصلة، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد في مجمل العام 2022 ككل بنحو 3.5%، مقارنة مع نمو بحوالي 7.0% خلال العام السابق.

تنبؤات سلطة النقد في العام 2023

يتضمن هذا التقرير التنبؤ بأهم المؤشرات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2023⁽²⁾، مع تحليل للمخاطر والصدمات المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، التي من المتوقع، في حال تحققها، أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الآفاق الاقتصادية.

النمو الاقتصادي

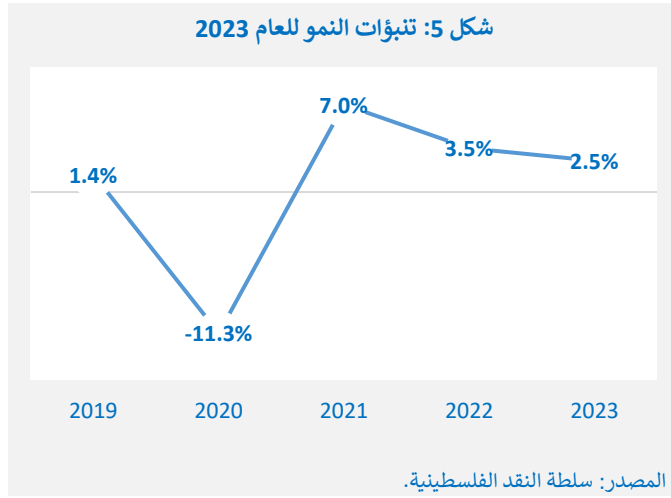
يستند السيناريو الأساس المستخدم للتنبؤ بمعدل النمو على افتراض أساسي مفاده استمرار التباطؤ في النشاط الاقتصادي الفلسطيني للعام الثاني على التوالي. ويعزى هذا التباطؤ إلى الارتفاع الملحوظ في مستويات الأسعار المحلية، وحالة عدم اليقين الناتجة عن الوضع المالي للحكومة، بالإضافة إلى تزايد المخاوف بشأن استمرار ارتفاع الأسعار، وهو ما أدى في المحصلة إلى تراجع الدخل الحقيقي والقوة الشرائية للأفراد، ومن ثم تباطؤ مستويات الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى افتراض عدم حدوث أي تغير جدي في الوضع السياسي القائم والمرتبط مع الجانب الإسرائيلي. وانعكس هذا الوضع على المؤشرات الاقتصادية في القطاعات الرئيسة، وفق الافتراضات التالية:

- القطاع الحقيقي، استمرار تباطؤ بعض المؤشرات التي تؤثر على مستويات الاستهلاك الكلي والاستثمار، في ظل ازدياد حالة عدم اليقين المرتبطة بالأوضاع المحلية والعالمية.
- قطاع المالية العامة، استمرار صعوبة الوضع المالي للحكومة على خلفية استمرار اقتطاع جزء كبير من أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، واستمرار امتناع بعض الدول المانحة عن تقديم المنح والمساعدات.
- القطاع الخارجي، استمرار القيود المفروضة من قبل الجانب الإسرائيلي على حركة الأفراد والبضائع.
- قطاع العمل، استمرار التعافي في سوق العمل وتحسن مستويات التوظيف المحلي، وتزايد عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بنسبة قريبة من معدل نموها خلال الأعوام السابقة. وبالتالي استقرار معدل نمو التعويضات المالية للعاملين في إسرائيل.

⁽²⁾ استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) ونموذج البرمجة المالية للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة ومكونات الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والبطالة ورصد الترابطات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة.

- القطاع النقدي، تباطؤ النمو في التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نتيجة لارتفاع تكلفة الإقراض، مع استمرار تدفق التحويلات المالية من الخارج للقطاع الخاص بنفس مستوى تقديرات نموها في العام 2022.

وبالاستناد إلى هذه الافتراضات، تشير التنبؤات إلى نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2023 بنسبة



2.5%، مقارنة مع نمو قُدر بحوالي 3.5% خلال عام 2022⁽³⁾، مدفوعاً بنمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي، ليساهم بنسبة 2.4% في النمو (2.8% للاستهلاك الخاص، وتراجع الاستهلاك العام بنسبة 0.4%)، بالإضافة إلى نمو الاستثمار، ليساهم بمعدل النمو المتوقع بحوالي 0.8%. كما تشير التنبؤات إلى تحسن الصادرات لتساهم بنحو 0.2% من النمو

المتوقع، في حين ستعمل الواردات على تثبيط معدل النمو المتوقع بنسبة 0.9%.

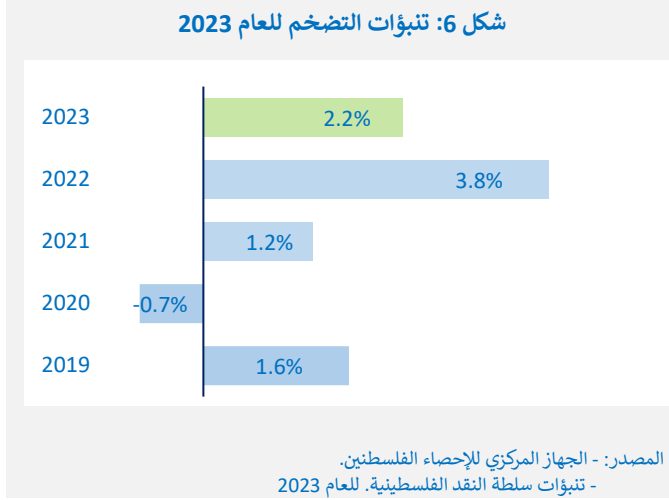
كما تشير التنبؤات إلى أن العديد من الأنشطة الاقتصادية قد ساهمت في النمو المتنبأ به، وفي مقدمتها قطاع الخدمات الذي ساهم بأعلى نسبة، بحوالي 0.9%، تبعه قطاع التجارة بنحو 0.6%، وقطاع الإدارة العامة بقرابة 0.4%، وقطاع التعدين والصناعات التحويلية بحوالي 0.3%، ومن ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 0.2%، والزراعة 0.1%.

كما تشير التوقعات إلى انخفاض طفيف في معدلات البطالة، إلى 24.5%، مقارنة مع 24.8% في عام 2022، وبالرغم من ذلك يتوقع أن يبقى مستوى الدخل الفردي دون تغير يذكر خلال العام 2023، مقارنة مع نمو قُدر بحوالي 1.3% في العام السابق.

(3) تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

المستوى العام للأسعار (التضخم)

شهد العام 2022 ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم (الأعلى منذ العام 2010)، مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وبشكل أخصّ الطاقة والغذاء، إلى جانب تصاعد معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين. وفي المحصلة، أسفرت تلك الأحداث عن زيادة واضحة في تكلفة الاستيراد، وارتفاع أسعار غالبية السلع في سلة المستهلك الفلسطيني. وفي ضوء ذلك، سجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً بنحو 3.7% خلال الفترة (كانون ثاني- تشرين ثاني) 2022، قياساً على الفترة المناظرة من العام السابق. ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم في مجمل العام 2022 ككل إلى حوالي 3.8%⁽⁴⁾، مقارنة مع تضخم بواقع 1.2% خلال العام السابق.



ويتوقع خلال العام 2023 أن يتباطأ وتيرة الارتفاع في معدل التضخم إلى حوالي 2.2%، في ظل انخفاض مستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين، وانخفاض أسعار المواد الغذائية، إلى جانب تراجع مستويات الطلب المحلي في ضوء تباطؤ النمو الاقتصادي في فلسطين خلال العام القادم.

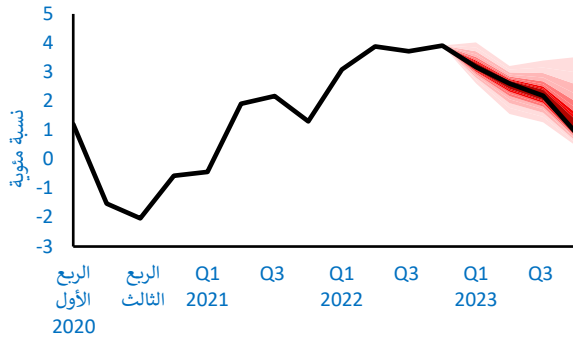
تحليل أثر الصدمات على النمو والتضخم

تبقى المعدلات المتنبأ بها عرضة لبعض المخاطر والصدمات غير المتوقعة، والتي من المرجح أن تؤدي، في حال وقوعها، إلى التأثير إيجاباً أو سلباً على المشهد الاقتصادي خلال العام القادم، الأمر الذي يستدعي ضرورة الإشارة إلى هذه المخاطر، وتحليل تأثيرها على معدلات النمو ومستويات الأسعار. ويوضح الجدول أدناه بعضاً من هذه المخاطر وتداعياتها المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني.

⁽⁴⁾ تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps.

الأثر الاقتصادي الكلي	قنوات التأثير (التأثير المتوقع)	الصددمات المحتملة
<ul style="list-style-type: none"> تسارع مستويات النمو الاقتصادي بنسبة 6.9%. تعافي مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 4.3%. انخفاض معدل البطالة إلى مستوى قريب من 23.5%. 	<ul style="list-style-type: none"> تحسن مستويات الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ. تسارع مستويات الاستهلاك الأسري. ارتفاع مستويات الاستثمار الخاص. تحسن حركة التجارة الخارجية. 	<p>السيناريو المتفائل:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحسن الوضع المالي للحكومة جراء التحسن في مستويات المنح والمساعدات الدولية. ارتفاع نسبي في إيرادات المقاصة. ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بوتيرة أعلى من المتوقع. زيادة التحويلات المالية للقطاع الخاص بمعدل أعلى من معدلها في العام السابق.
<ul style="list-style-type: none"> العودة إلى حالة الانكماش وبنسبة في حدود 1.4%. تقلص مستوى الدخل الفردي الحقيقي بنحو 3.8%. ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى قريب من 26.8%. 	<ul style="list-style-type: none"> تراجع مستويات الطلب الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري للقطاعين العام والخاص. انخفاض حاد في مستويات التجارة الخارجية. 	<p>السيناريو المتشائم:</p> <ul style="list-style-type: none"> استمرار الاقتطاع من إيرادات المقاصة وبمبالغ متزايدة. تزايد التراجع في تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل جراء استمرار تراجع أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل أو تزايد قوة الشيكل مقابل الدولار. انخفاض التحويلات للقطاع الخاص عن مستواها في العام السابق. استمرار الارتفاع في أسعار المواد الخام والمواد الأساسية، جراء التحديات المتعلقة بسلاسل الإمداد والتوريد، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. تواصل الارتفاع في معدلات الفائدة المحلية بالتزامن مع التطورات الاقتصادية العالمية.

شكل 7: المخاطر المحتملة على التضخم خلال العام 2023



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، نتائج التنبؤات 2023.

أما بخصوص المخاطر المتعلقة بمعدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات في العوامل المحركة لأسعار المستهلك، كالإنفاق، خاصة الإنفاق الأسري، ومؤشر أسعار الغذاء العالمية، إضافة إلى مؤشر تكلفة الاستيراد من الخارج. ففي حالة انحراف قيم هذه المؤشرات عن القيم المفترضة وفق السيناريو الأساس⁽⁵⁾، سيؤدي ذلك إلى انحراف

معدل التضخم المتوقع خلال العام 2023. ويبين منحنى تحليل المخاطر ارتفاع معدل التضخم إلى 3.5% على أساس سنوي، في حالة تسارع النمو في مؤشر الاستهلاك النهائي وتكلفة الواردات؛ كما يشير أيضاً إلى انخفاض معدل التضخم المتوقع إلى 1.5%، في حالة انخفاض مستوى المؤشرات المذكورة.

⁽⁵⁾ تم افتراض تغير بقيمة "انحراف معياري واحد" عن القيم المفترضة في سيناريو الأساس، في حالتي الارتفاع والانخفاض في المؤشرات المذكورة.

ملحق تنبؤات سلطة النقد للعام 2023

تنبؤات العام 2023			2022	2021	2020	2019	
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	السيناريو الأساس	تقديرات*	بيانات فعلية			
معدل التغير السنوي (%)							
1.4-	6.9	2.5	3.5	7.0	11.3-	1.4	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3.8-	4.3	0.0	1.0	4.2	13.5-	1.2-	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
26.8	23.5	24.5	24.8	26.4	25.9	25.4	معدل البطالة**
—	—	2.2	3.8	1.24	0.7-	1.6	معدل التضخم
7.0-	7.9	2.0	9.9	8.1	10.6-	2.6	إجمالي الاستهلاك
9.4-	15.0	1.6-	7.7-	10.3	0.3	3.5-	الاستهلاك العام
6.6-	6.3	2.9	15.2	8.0	9.0-	4.1	الاستهلاك الخاص***
13.0-	9.2	2.8	13.3	13.3	20.3-	2.0-	إجمالي الاستثمار
23.3-	8.9	1.5	28.1	13.7	15.5-	1.2	صافي الصادرات من السلع والخدمات****
13.1-	11.4	1.3	1.6	17.3	11.2-	2.0	إجمالي الصادرات
20.4-	9.6	1.4	19.3	14.8	14.2-	1.4	إجمالي الواردات
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
111.9	119.9	118.6	118.8	111.5	110.4	109.5	إجمالي الاستهلاك
19.3	22.6	20.3	21.1	23.8	22.9	20.2	الاستهلاك العام
92.6	97.3	98.3	97.7	87.3	87.5	89.2	الاستهلاك الخاص
23.7	26.7	27.7	27.6	25.8	23.7	26.4	إجمالي الاستثمار
35.6-	46.6-	45.4-	45.6-	36.7-	34.6-	36.3-	صافي الصادرات من السلع والخدمات
15.5	18.3	17.4	18.0	18.2	16.6	16.6	إجمالي الصادرات
51.1	64.9	62.8	63.6	54.9	51.2	52.9	إجمالي الواردات
بنود تذكيرية							
15,342	16,623	15,945	15,553	15,022	14,037	15,829	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)
2,966	3,214	3,083	3,082	3,052	2,923	3,378	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.
 ** معدل البطالة المنقح الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفقاً للمنهجية الجديدة.
 *** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.
 **** الإشارة السالبة تعني تراجع في وتيرة نمو العجز في الميزان التجاري.